International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: 2000-008X
Vol. 3 Issue 1, January – 2019, Pages: 1-7

The Hidden Economy in Sudan Causes and Size

Howyda Tahir Hassan Taha1, Professor / Abdel Muttalib Ali Ibnouf2

[1]Financial Inspector, Ministry of Finance, North Kordofan State
[2]Professor of Economics, Al-Neelain University

Abstract*: The high rates of taxes and customs duties push many to practice various hidden economic activities ranging from tax evasion to money laundering. The basic premise is that the large size of the hidden economy has led to weak economic growth and sustainable development. The researcher relied on descriptive analytical methodology, which was concerned with describing the various aspects related to Sudan's adoption of taxes in financing its public budget and the increase in customs duties and administrative complexities in order to reach logical results that enable the development of a proposed vision and solutions to the problem of study. Based on the results of the analysis, the researcher recommended the necessity of combating and eliminating the activities associated with organized crime and punishing the violators by strict enforcement of the laws, activating the deterrent laws and increasing fines for those who work in a hidden form. On those who hire them (informal employment) and show a greater degree of control and control of these forms of hidden employment.*

keywords : Invisible economic activities, sustainable development.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتصاد الخفي في السودان أسبابه وحجمه

هويدا الطاهر حسن طه — بروفيسور/عبد المطلب علي ابنعوف

مفتش مالي وزارة المالية ولاية شمال كردفان — استاذ الاقتصاد جامعة النيلين

المستخلص :
إن ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية يدفع الكثيرين لممارسة الانشطة الاقتصادية الخفية المختلفة بدءاً من التهرب الضريبي وحتى وغسيل الأموال، الفرضية الأساسية التي تم إثباتها إن كبر حجم الاقتصاد الخفي أدي الي ضعف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. أعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي، والذي أهتم بوصف الجوانب المتنوعة المتعلقة باعتماد السودان علي الضرائب في تمويل ميزانيته العامة وارتفاع الرسوم الجمركية والتعقيدات الإدارية بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تمكن من وضع تصور مقترح وحلول لمشكلة الدراسة، توصل الباحث الي كبر حجم النشاط الاقتصادي الخفي وكثرة ممارسيه وأوصي الباحث بناء علي نتائج التحليل بضرورة محاربة النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة والقضاء عليها ومعاقبة المخالفين بالتطبيق الصارم للقوانين تفعيل القوانين الرادعة وزيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية ، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم (العمالة غير الرسمية) وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية.

الكلمات المفتاحية : الانشطة الاقتصادية الخفية ، التنمية المستدامة.

1/المقدمة :

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيراً في دراسات الباحثين الاقتصاديين هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها بالاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج ...إلخ شكلت اتجاهاً هاماً في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي ومكتب العمل الدولي والبنك العالمي.تُواجه عديد من الدول والحكومات على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، العوائقَ والعراقيل، التي تؤدي إلى تعطيل عجلة الاقتصاد، وانحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو مسارات خفيّة عن الإدارة الاقتصادية. يحقق الاقتصاد الخفي أهدافاً رئيسة مثل تحقيق مداخيل في السوق، وسهولة الدخول فيه دون حواجز، وعدم احترام لقواعده وانعدام تشريع العمل، ويكون غالبا ذاتي التمويل، ولا يقوم بدفع أي رسوم أو ضرائب ومنتجاته مقلدة وأسواق غير محمية. يشارك كل فرد من المجتمع بشكل ما في أوجه نشاط هذا القطاع المختلفة، متعمداً أو غير متعمد، وسواء أكان يدرك أو لا يدرك أنه يتعامل في هذا الاقتصاد الخفي. [(1)]

2/ أهداف البحث :-

1. تحديد أسباب حجم الاقتصاد الخفي في السودان.
2. التوصل الي نتائج وتوصيات لتقليل من حجم وحدة انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي.

3/ فروض البحث :-

1. السياسات المالية والاقتصادية (إرتفاع الضرائب والرسوم الجمركية والتعقيدات الإدارية) تسببت في إنتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي .
2. كبر حجم الاقتصاد الخفي في السودان أثر علي النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

[(1)] نازك حامد الهاشمي الاقتصاد الخفي ، شبكة غزة الإخبارية، 19 يونيو، 2013م، ص 1

4/الاستعراض المرجعي :-

دراسةمحمد كنفوش، (2005)[2] تتبع أهمية البحث والمتمثلة في أهمية تجاوز آفة الاقتصاد الخفي في تحقيق التنمية المستديمة المنشودة، مع أهمية الإطلاع على تجربة الجزائر ومعرفة إلى أي مدى وصلت إليه في محاربة الاقتصاد الخفي من جهة، وتحقيق التنمية المستديمة من جهة أخرى.أهم الفرضيات تعشيش الاقتصاد الخفي يقوم على تقويض أركان التنمية المستديمة، لأن هذه لأخيرة تقوم على أسس وقواعد تراعي كل جوانب الحياة، حيث تكون متكاملة فيما بينها، أما الاقتصاد الخفي فهو يُبنى على الربح والبحث عن الربح السريع على حساب تحقيق المصلحة العامة. أهم النتائج ضعف وعدم تماسك أجهزة الدولة، النشاطات الإجرامية، معاقل الاستيراد الشبكات الخارجية، النشاطات ذات الطابع الجنحي نشاطات المؤسسات الاقتصادية (الريوع)، الممارسات غير القانونية، السلوكات الفضة (الغش)، العقار الحضري العمران التجاري أهم التوصيات رسم خطة ذات أبعاد إستراتجية، وهذا من خلال تحديد الوسائل الكفيلة بالتنفيذ، وكذا الأهداف المطلوب تحقيقها ويمكن تجسيد ذلك من خلال فكرة التنمية المستديمة.

سامية عباس عبد المطلب 2003م[3]هدفت الداسة الي البحث عن المشكلة الأتية :

ماهي الدوافع والاسباب اليت إنتقلت بالمرأة للعمل غير الرسمي؟ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب مستوي الاسرة والمجتمع من ممارسة المرأة للنشاط غير الرسمي؟توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها:-

أن الدافع الاقتصادي المتمثل في ظاهرة الفقر كان من أقوي الاسباب في ممارسة المرأة للنشاط غير الرسمي خاصة وأن الدراسة أثبتت أن دخل أزواج العاملات لا يكفي لسد إحتياجتهن الأسرية.أثر ممارسة المرأة للنشاط غير الرسمي في رفع المستوي الاقتصادي للأسرة خاصة أعمال الغزل والنسيج وبعضهن بائعات الأطعمة والملابس وبعضهن قمن بشراء قطع أرض سكنية وبعضهن شرعن في بنائها ومنهن إمتلكن وسيلة إنتاج (كارو ، ماكينة) وشراء بعض الاجهزة التي ساعدتهن في ممارسة أنشطتهن.

توصلت الدراسة الي اهم التوصيات تسهيل عمليات استخراج الكرت الصحي والرخص التجارية حتى لاتتعرض المرأة للملاحقة من قبل السلطات.علي الدولة إدخال المرأة العاملة في النشاط غير الرسمي في خطط وبرامج التنمية من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي

5/ منطقة الدراسة والمنهجية:-

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا بين دائرتي العرض 8.45° إلى 22.8° شمال خط الاستواء وخطي الطول 21.49° إلى 38.34° شرقاً، وتبلغ حدوده البحرية على ساحل البحر الأحمر 853 كلم والسودان تجاوره سبع دول هي مصر وليبيا شمالاً، وفي الشرق والجنوب الشرقي أريتريا وأثيوبيا وجنوباً دولة جنوب السودان وفي الغرب والجنوب الغربي دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى[4]أتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والذي أهتم بوصف الجوانب المتنوعة لظاهرة الاقتصاد الخفي.

النتائج الإحصائية والمناقشة :

6/إرتفاع معدلات الضرائب :-

تعتبر الضرائب في العصر الحديث أهم مصادر الإيرادات العامة حيث تعتمد الدولة عليها بصفة أساسية لمواجهة نفقاتها العامة[5]. يتميز الاقتصاد السوداني مثله مثل الدول النامية بضعف مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة واعتماده علي الضرائب غير المباشرة كمصدر للإيرادات العامة أكثر من اعتمادها علي الضرائب المباشرة بسبب ضعف مستوي دخل الفرد بشكل عام وتدني مستوي الادخار لغالبية السكان ، صعوبة إدارة الضرائب المباشرة وارتفاع تكاليف الجباية نسبة التهرب الضريبي، انخفاض مستوي النشاط الاقتصادي الخاص ما ترتب عليه انخفاض الطاقة الضريبية، قلة مرونة النظام الضريبي وتراجعيته (استقطاع نسبة اكبر من الدخل والمنخفضة ونسبة أقل من الدخول المرتفعة). [6]

جدول (1) موازنة الفترة 2012م -2015م (مليون جنيه)

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1/الإيرادات الضريبية	12.635.4	17.254.0	27.973.3	39.267.5	47.257.6
الدخل ورأس المال	1.389.8	1.321.5	1.772.9	3.028.0	3.499.6
الملكية	70.9	71.0	86.6	117.8	108.0
السلع والخدمات	8.071.3	11.281.6	19.084.9	26.958.5	34.627.9
التجارة والمعاملات الدولية	3.095.4	4.317.4	6.941.2	9.158.3	10.383.1
أخري	8.0	262.5	88.2	14.0	24.0
2/إيرادات غير ضريبية	4.802.1	8.238.1	15.700.8	19.861.1	16.914.3
3/المنح الاجنبية	1.915.2	1.812.8	2.532.2	2.212.7	2.491.2
جملة الإيرادات	19.352.7	27.304.9	46.206.8	61.350.0	68.048.1

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي للفترة 2012م-2015م

وزارة المالية والاقتصاد الوطني التقرير السنوي 2016م

نجد الاتجاه العام للإيرادات الضريبية في إرتفاع مستمر الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التهرب الضريبي.

(2) محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره علي التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر،بحث لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشور، كلية الدراسات العليا جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م.

[3]امية عباس عبد المطلب ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط غير الرسمي للمرأة في مدينة شندي، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الخرطوم 2003م.

[4] https://.wikipedia.org/wiki

[5] د.أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، 2012م ، ص123.

[6] المرجع السابق ، ص 327.

7/إرتفاع الرسوم الجمركية :-

التعريفة الجمركية هي قائمة أسعار في شكل جداول تحتوي علي فئات الرسوم الجمركية المفروضة علي كل سلعة واردة أو صادره أو من الإنتاج المحلي خلال فترة زمنية معينة. [7]

جدول (2) الواردات السودانية حسب المجموعة السلعية (ألف دولار)

السلع	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	الجملة
مواد غذائية	2.049.035	2.327.273	2.247.902	2.132.876	1.775.471	10.577.557
مشروبات وتبغ	59.984	75.768	96.116	79.314	80.241	391.423
مواد خام	1.303.220	1.700.785	1.756.434	1.446.896	918.123	7.125.458
مواد كيماوية	796.528	911.718	923.116	928.966	869.062	4.429.390
مصنوعات	1.956.963	1.842.548	1.612.969	1.941.317	1.749.631	9.103.428
آلات ومعدات	1.770.766	1.713.021	1.543.284	1.649.696	1.613.303	8.290.070
وسائل نقل	922.138	936.084	706.595	910.569	915.504	4.390.890
منسوجات	264.981	301.172	308.098	395.317	378.529	1.648.097
أخري	36.703	64.789	16.768	24.173	23.531	165.964
الإجمالي	**9.160.318**	**9.918.158**	**9.211.282**	**9.509.124**	**8.323.395**	**46.122.277**

المصدر :هيئة الجمارك السودانية

من الجدول أعلاه بلغت جملة الواردات خلال العام 2012م 9.160 مليون دولار أما خلال العام 2013م شهدت إرتفاعاً طفيفاً بلغ 9.918مليون دولار في خلال العام 2014م شهدت إنخفاضاً ملحوظاً بلغ 9.211 مليون دولار وخلال العام 2015م شهدت انخفاضاً طفيفاً بلغ 9.509 مليون دولار ، أما خلال العام 2016م شهدت إنخفاضاً ملحوظاً بلغ 8.323 مليون دولار.عليه نجد أن حركة الواردات في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة هذا مؤشر يؤدي إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات.

جدول (3) حجم الصادرات السودانية حسب المجموعة السلعية (ألف دولار)

السلع	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	الجملة
بترول ومعادن	3.142.950	2.825.244	2.665.441	1.380.028	1.407.320	11.420.983
منتجات زراعية	351.490	900.671	775.220	751.388	751.306	3.530.075
ثروة حيوانية	446.974	682.610	856.732	910.926	764.761	3.662.003
مواد مصنعة	21.944	360.397	153.809	107.022	111.980	755.152
أخري	103.141	20.810	22.521	19.647	58.272	224.391
الإجمالي	**4.066.499**	**4.789.732**	**4.473.723**	**3.169.011**	**3.093.639**	**19.592.604**

المصدر: هيئة الجمارك السودانية

من الجدول أعلاه بلغت جملة الصادرات خلال العام 2012م 4.066 مليون دولار أما خلال العام 2013م شهدت إرتفاعاً ملحوظاً بلغ 4.789 مليون دولار في خلال العام 2014م شهدت إنخفاضاً بلغ 4.473 مليون دولار وخلال العام 2015م شهدت انخفاضاً ملحوظاً بلغ 3.169 مليون دولار ، أما خلال العام 2016م شهدت إنخفاضاً بلغ 3.093 مليون دولار. عليه نجد أن حركة الصادرات شهدت إرتفاعاً خلال الفترة من 2012م حتى 2014م أما خلال العام 2015م و2016م شهدت إنخفاض مستمر هذا مؤشر غير جيد لأنه يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

8/القيود المؤسسية:

هي القيود المؤسسية العميقة التي تحول دون إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي منه عدم وجود رصيد مالي كاف أضف إلى ذلك الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والنظام الضريبي غير مشجع غير أن كثيرا من هؤلاء العمال في الاقتصاد غير الرسمي يواجه بشبكة من القواعد البيروقراطية المعقدة والإجراءات التي يجب أن يمر بها لبدء عمل تجاري رسمي وحسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2012م -2016م السودان الذي يعده البنك الدولي حيث يتم تصنيف الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190وتعني مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية. ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10مواضيع يتألف كل منها من عدة مؤشرات مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع حيث يصنف السودان في إقليم أفريقا وجنوب الصحراء ، فئة الدخل دول ذوات الدخل المتوسط المنخفض. [8]

جدول (4) سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السودان للفترة من 2012م – 2016م

---

[7] أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، 2012م، ص 367

[8] Arabic.doingbusiness.org

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016
الترتيب العالمي	135	143	149	160	164

المصدر : البنك الدولي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في السودان2012م - 2016م
من الجدول نجد أن السودان في تدهور مستمر من ناحية سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال فترة الدراسة.

9/البطالة:

تُعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تُؤرق صُنَّاع السياسات الاقتصادية في السودان ولا زالت. فإن حوالي 5 ملايين شاب يعانون البطالة. ووفق تقرير منظمة العمل الدولية الأخير، فإن السودان يقع ضمن أسوأ المراتب في العالم من حيث معدلات البطالة بعدما وصلت هذه النسبة إلى 28.5% من أصل قوة عمل تقدر 18 مليون شخص. إرتفاع نسبة البطالة في السودان علي نحو مستمر إلى حوالي 28.5% في العام 2016م مقابل 25.3% في العام 2015م و22.7% في العام 2014م و20.7% في العام 2013م و19.3% في العام 2012م. [9]

في عام 2013م خفضت الحكومة دعم الوقود في محاولة لكبح جماح الإنفاق العام وذلك دفع معدل الأسعار العالمية أكثر من 40% منذ يونيو 2014م ليس سهلا الحصول على فرصة عمل حقيقية بـالسودان في ظل تباطؤ اقتصادي وتدهور ملازم لقطاع الأعمال وتزايد العمالة الأجنبية رخيصة الثمن ومنافستها للعمالة المحلية حتى في الأعمال الهامشية. [10]

10/ تزايد حجم العمالة الأجنبية :-

يُؤدي وجود العمالة الأجنبية في السودان إلى احتمالية ظهور عديد من الانعكاسات السلبية نتيجة استقدامهم بأعداد كبيرة. وتُشير الإحصاءات التي أصدرتها وزارة العمل العمالة الأجنبية بالبلاد الحاصلة على إقامات بغرض العمل تقدر بـ 33.822 أجنبي منها 1736 عمالة منزلية و32.086 منها كوادر فنية وتقدر العمالة غير القانونية بغرض العمل بـ(3) مليون شخص وذلك حسب الإدارة العامة للجوازات والهجرة وتعمل في الأعمال الهامشية (أعمال منزلية) وتمثل دولة أثيوبيا الثقل في هذا المجال إضافة إلى دولتي اريتريا وجنوب السودان، هذا فضلاً عن وجود عدد 103 طبيب امتياز من جنسيات مختلفة لإكمال الفترة التدريبية يعملون في المستشفيات العامة في الدول الصديقة والشقيقة ووضعهم مقنن من حيث الإقامات وتجديدها كما يوجد عدد (247) طبيباً وكادراً طبياً من جنسيات مختلفة يعملون بالمستشفيات الخاصة.

وقد يؤدي تزايد حجم العمالة الأجنبية إلى توفير مناخ لاستغلال بعض العناصر، للقيام بأعمال تُسهم في رفع مستويات الجريمة. كما أن لها دور في اتساع حجم الأنشطة الخفيَّة، كالدخول في صناعة الخمور وترويج المخدرات. كما يُؤثر تزايد حجم العمالة الأجنبية في السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي. وأن نسبة 60% من الأحياش يعملون بقيادة الركشات بدلاً عن السودانيين مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة من اثيوبيا بنسبة (1000) يومياً. [11]

إن الآثار السالبة للعمالة الأجنبية تشمل: إمكانية مزاحمة المواطن من خلال شغل فرص عمل كان من الممكن إتاحتها للعامل السوداني، ومن ثم تزايد معدلات البطالة في أوساط العمالة الوطنية كما أن تحويلات العمالة الأجنبية والتي تشكل نزيفاً لموارد ادّخارية كان من الممكن استغلالها محلياً وتوجيهها نحو الاستثمار أيضاً الاختلالات في ميزاني الحساب الجاري والمدفوعات، الغلاء وتراكض التضخم، والضغط على الخدمات التي توفرها الدولة بما يثقل كاهل الميزانية الحكومية ويرفع من العجز فيها ويؤدي إلى تراكم الدين العام.

هنالك احتمالاً وارداً لإرتفاع الأسعار والتضخم بسبب العمالة الأجنبية، وبخاصة في مكونات بعينها مثل الغذاء والإيجارات. غير أن مصادر الإرتفاع الأساسية لتضخم السودان لا يمكن أن تُعزى للأجانب؛ وعودة التضخم للتسارع مؤخراً هي بسبب سياسات وعوامل طلب مُحَفِزة واختناقات عرض مُحَبِطة. من جانب آخر، قد يُسهم تزايد حجم العمالة الأجنبية في نمو السودان في مجالات عديدة، كالبناء والتشييد، وسد النقص في اليد العاملة في السودان، علاوةً على المساهمة في تنمية في النواحي الصحية، والتعليمية، والصناعية، وغيرها من النواحي الحيوية.

وتتمثل زيادات الطلب بزيادة كل من الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري (المحلي والأجنبي)، وعودة مستويات السيولة في الاقتصاد السوداني للإرتفاع بوتائر قفزت كمية النقود بتعريفها العريض من 93.6 مليون جنيه خلال العام 2015م إلى 120.8 مليون جنيه خلال العام 2016م بمعدل يبلغ 29%[12]

جدول (5) عدد السودانيين المغادرين للخارج وعدد الأجانب العاملين بالسودان للعام للفترة 2012م -2016م

	البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1	عدد السودانيين المغادرين للعمل بالخارج	91.936	91.936	98.150	133.491	115.275
2	عدد الأجانب العاملين بالمشاريع الإستراتيجية	البيانات غير متاحة	البيانات غير متاحة	البيانات غير متاحة	4.127	2.475
3	عدد الأجانب العاملين بالمنظمات				87	64
4	عدد الأجانب الذين يعملون بالاستثمار				1.582	1.736

المصدر: السجلات الإدارية لوزارة العمل والإصلاح الإداري.

من الجدول أعلاه نلاحظ كثرة السودانيين المغادرين إلى الخارج إرتفاع هجرة العقول.

جدول(6) مبالغ التحاويل الصادرة من الصرافات في سوق النقد الأجنبي للعام للفترة 2012م -2016م (مليون دولار)

2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
155.7	69.4	67.1	69.2	78.1

المصدر :بنك السودان المركزي تقرير السنوي 52-56

11/تحويلات العاملين بالخارج :

---

[9] وزارة المالية ، العرض الاقتصادي 2016م ص 21

[10] www.alwafd.org

[11] http://www.alnilin.com/1257051.htm

[12] بنك السودان المركزي،التقرير السنوي 56 للعام 2016م ص 40

إن تحويلات المغتربين السودانيين تراجعت إلى 400 مليون دولار بدلاً 3 مليار دولار 2011 وأن إيقاف التحويلات المصرفية إلى السودان اثر سلباً على التحويلات بشكل كبير وساهم في إرتفاع معدلات الفقر وشهدت السنوات التي أعقبت انقسام السودان لدولتين، هجرة واسعة للسودانيين بحثاً عن العمل في الخارج. بعد تدهور اقتصاد البلاد لفقدانه ثلثي انتاجه النفطي. وطبقا لتقارير حكومية، فان الهجرة شملت فئات مختلفة وفي جميع الفئات، وتركزت على بلدان دول الخليج وليبيا هناك تزايد كبير في الهجرة و(100) ألف مواطن يغادرون البلاد خلال (6) أشهر.وقال جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، انه أصدر حوالي مليون تأشيرة خروج من السودان خلال العام 2014م فقط، بجانب 91 ألف عقد عمل جديد لمهاجرين جدد.توقع الجهاز أن تصل تحويلات المغتربين خلال العامين القادمين لـ(10) مليار دولار لجهة تزايد أعداد المهاجرين، في وقت شكا الجهاز من التكلفة العالية لتحويلات المغتربين. [13]

قدر جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج تحويلات المغتربين خارج النظام المصرفي بـ(4) مليارات دولار، لافتاً إلى أن التحويلات الرسمية من الخارج بلغت (100) مليون دولار في الربع الأول 2015م. وطالب الجهاز بتحرير سعر الصرف الخاص بتحويلات المغتربين أو تحديد سعر صرف مجزٍ، أقرب لسعر السوق الموازي. واقترح معاملة تحويلات المغتربين أسوة بحصائل الصادر، وأن هناك 33 مليون جنيه تحويلات لمتسولين أجانب خارج البلاد. [14]

12/ الفقر:

تزايد معدلات الفقر، حيث ارتفعت نسبة الفقر 36.1% كما أن واحد من أصل أربعة أشخاص يقع تحت خط الفقر المدقع 25%[15]، لاسيما بعد انفصال الجنوب العام 2011، بسبب حرمان السودان من 75% من المخزون النفطي، كان يشكّل نحو 68% من موارد البلاد.

جدول (7) نسبة الفقر في السودان حسب أسعار نوفمبر 2014م

النمط	السكان تحت خط الفقر الادني (المدقع)	السكان تحت خط الفقر الاعلي
حضر	%22.6	%37.3
ريف	%26.5	%35.6
السودان	%25.2	%36.1

المصدر : ورشة عرض نتائج المسح القومي لميزانية الأسرة والفقر 2014م-2015م

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى 25.2% منهم 22.6% حضر و26.5% ريف ونسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى 36.1% منهم 37.3% حضر و35.6% ريف0

حجم الاقتصاد الخفي في السودان:

جدول (8) جزء من حجم الاقتصاد الخفي غير الشرعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

العام	البيان	الأموال المفقودة*	الأموال مستردة*	نسبة السداد	النسبة المفقودة	النسبة المستردة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**	النمو الاقتصادي**
2012	جهاز مصرفي	411.601.578	83.624.787	%20.3	%1.5	%0.31	27.100.000.000	%2.4
	تهرب ضريبي	61.505.080	2.957.474	%4.8	%0.2	%0.01		
	تهريب جمركي	26.277.779	10.149.995	%38.6	%0.1	%0.04		
	الجملة	499.384.437	96.732.256	%19.4	%1.8	%0.36		
2013	جهاز مصرفي	838.202.439	83.085.160	%9.9	%3.0	%0.30	28.100.000.000	%6.8
	تهرب ضريبي	91.515.337	3.497.101	%3.8	%0.3	%0.01		
	تهريب جمركي	170.402.867	17.040.287	%10.0	%0.6	%0.06		
	الجملة	1.100.120.643	103.622.548	%9.4	%3.9	%0.37		
2014	جهاز مصرفي	359.562.864	334.508.541	%93.0	%1.2	%1.14	29.400.000.000	%7.0
	تهرب ضريبي	405.251.494	53.495.854	%13.2	%1.4	%0.18		
	تهريب جمركي	59.850.224	17.686.421	%29.6	%0.2	%0.06		
	الجملة	824.664.582	405.690.816	%49.2	%2.8	%1.38		
2015	جهاز مصرفي	391.154.690	66.658.552	%17.0	%1.3	%0.22	30.400.000.000	%4.3

[13] (www.altareeq.info/ar/economists

[14] http://www.sudafax.com/18324

[15] وزارة رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للإحصاء بشراكة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الإفريقي للتنمية ،نتائج المسح القومي لميزانية الأسرة والفقر 2014-2015م، ص11

	تهرب ضريبي	575.246.068	183.583.534	%31.9	%1.9	%0.60		
	تهريب جمركي	203.959.243	20.395.923	%10.0	%0.7	%0.07		
	الجملة	1.170.359.992	270.638.009	%23.1	%3.8	%0.89		
2016	جهاز مصرفي	572.900.589	120.152.524	%21.0	%1.7	%0.35		
	تهرب ضريبي	690.100.600	221.682.508	%32.1	%1.7	%0.64	34.600.000.000	%4.9
	تهريب جمركي	72.328.207	24.866.334	%34.4	%0.2	%0.07		
	الجملة	1.335.329.396	366.701.366	%27.5	%3.9	%1.06		
الإجمالي		4.929.859.050	1.243.384.995	%25	%3.3	%0.83	149.600.000.000	

المصدر : * الإدارة العامة للمباحث الجنائية والتحقيقات
** بنك السودان المركزي

خلال العام 2012م بلغت نسبة الاموال المفقودة 1.8% وهي نسبة ضعيفة عند مقارنتها بالناتج المحلي بالاسعار الثابتة 2.4%. أما خلال العام 2013م كانت الاموال المفقودة 3.9% الناتج المحلي 6.8% وخلال العام 2014م الاموال المفقودة 2.8% والناتج المحلي 7% والعام 2015م الاموال المفقودة 3.8% والنتاج المحلي 4.3% أما خلال العام 2016م الاموال المفقودة 3.9% والناتج المحلي4.9%

جدول (9) الملخص

	الأموال المفقودة*	الأموال المستردة*	نسبة السداد	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**	نسبة المفقود ثابت	نسبة المسترد ثابت
إجمالي	4.929.859.050.00	1.1243.384.995.10	%25.2	149.600.000.000	%3.3	%0.8
جهاز مصرفي	2.573.422.160.00	688.029.564.00	%26.7		%1.7	%0.5
تهرب ضريبي	1.823.618.579.00	465.216.471.00	%25.5		%1.2	%0.3
تهريب جمركي	1.499.219.069.00	90.138.960.10	%6.0		%1.0	%0.1

المصدر : * الإدارة العامة للمباحث الجنائية والتحقيقات
** بنك السودان المركزي

من الجدول أعلاه نجد أن إجمالي الأموال المفقودة خلال الفترة 2012م-2016م بلغ 4.929 مليار جنيه تم إسترداد 1.243 مليار جنيه منها نسبة استرداد 25.2% وهي نسبة ضعيفة جداً، وأما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة التراكمي 149.6 مليار جنيه ونسبة الأموال المفقودة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.3% ونسبة الأموال المستردة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 0.8%.

الجهاز المصرفي (غسيل الأموال) من الأموال المفقودة 2.573مليار جنيه أما الأموال المستردة 688 مليار جنيه بنسبة 26.7% وهي نسبة متدنية ،وكانت نسبة الأموال المفقودة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1.7% أما نسبة الأموال المستردة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 0.5%.

التهرب الضريبي من الأموال المفقودة 1.823 مليار جنيه أما الأموال المستردة 465 مليار جنيه بنسبة 25.5% وهي نسبة متدنية جداً ،وكانت نسبة الأموال المفقودة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1.2% أما نسبة الأموال المستردة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 0.3%.

التهريب الجمركي من الأموال المفقودة 1.499مليار جنيه أما الأموال المستردة 90 مليار جنيه بنسبة 6% وهي نسبة متدنية جداً وكانت نسبة الأموال المفقودة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1% أما نسبة الأموال المستردة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 0.1%.

جدول (10) بلاغات الجرائم الاقتصادية للفترة من 2012م-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	الجملة
التهريب الجمركي	7391	5846	5926	7042	1876	28081
تجارة المخدرات	8390	6819	7419	7624	8339	38591
تجارة السلاح	824	838	907	1012	1223	4804
التهرب الضريبي	352	543	485	228	153	1356
تزييف العملة	278	217	298	180	154	1127
الرشاوي	297	289	326	293	331	1536
تجارة البشر	0	0	0	282	263	545
إدارة محل دعارة	159	192	169	222	134	876

الاحتيال	25695	29827	34582	36487	34350	160941

المصدر : الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية

من الجدول أعلاه نجد ارتفاع بلاغات الاحتيال ثم تجارة المخدرات التهريب الجمركي ثم تجارة السلاح ثم الرشاوي ثم التهرب الضريبي ثم ادارة محل دعارة واخيرا تجارة البشر.

الخاتمة :-

1/ ضرورة محاربة النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة والقضاء عليها ومعاقبة المخالفين بالتطبيق الصارم للقوانين تفعيل القوانين الرادعة وزيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية ، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم (العمالة غير الرسمية) وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية.

2/ مكافحة التهرب الضريبي عبر نشر الوعي الضريبي ومراجعة التشريعات الضريبية لتحقيق العدالة الضريبية وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة لمعرفة المركز الحقيقي للمكلف وتحسين الجهاز الإداري والاهتمام بالتدريب وإعادة النظر في جزاءات المكلفين وتشديدها مع ضرورة وضع حوافز للمكلفين.

3/ التشدد في تطبيق الإجراءات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحد من عمليات غسيل الاموال والتهرب الضريبي والتهرب الجمركي والعمالة المنزلية والأعمال المؤقتة والتعاقدات من الباطن وغيرها من الأشكال التي تسمح بازدهار الاقتصاد الخفي.

4/ إدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة ، مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغاءها ، تخفيض الرسوم الجمركية والضريبية وضع رسوم تشجيعية.

المراجع :

1. .أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، 2012م.
2. بنك السودان المركزي،التقرير السنوي 56 للعام 2016م
3. نازك حامد الهاشمي الاقتصاد الخفي ، شبكة عزة الإخبارية، 19 يونيو، 2013م
4. **محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره علي التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر،بحث لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشور، كلية الدراسات العليا جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م.**
5. سامية عباس عبد المطلب ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط غير الرسمي للمرأة في مدينة شندي، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الخرطوم 2003م.
6. https://.wikipedia.org/wiki
7. Arabic.doingbusiness.org
8. وزارة المالية ، العرض الاقتصادي 2016م
9. www.alwafd.org
10. http://www.alnilin.com/1257051.htm
11. www.altareeq.info/ar/economists
12. http://www.sudafax.com/18324
13. وزارة رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للإحصاء بشراكة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الإفريقي للتنمية ،نتائج المسح القومي لميزانية الأسرة والفقر 2014-2015م.

References:

[1] Ahmed Abdullah Ibrahim Ahmed, Public Finance Legislation and Application in Sudan, Sudan Printing Press Co. Ltd., Second Edition, 2012.

[2] Central Bank of Sudan, Annual Report 56 of 2016

[3] Nazek Hamed Al Hashemi The Hidden Economy, Azza News Network, June 19, 2013

[4] Mohamed Kanfouche, The Hidden Economy and its Effects on Sustainable Development, Case Study of Algeria, Research for a Master's Degree in Business Administration, unpublished, College of Graduate Studies, University of Saad Dahlab, Blida, 2005.

[5] Samia Abbas Abd El-Muttalib, The Economic and Social Impacts of Women's Informal Activity in Shendi City, unpublished Master Thesis, University of Khartoum, 2003.

[6] https: //.wikipedia.org/wiki

[7] Arabic.doingbusiness.org

[8] Ministry of Finance, Economic offer 2016

[9] www.alwafd.org

[10] http://www.alnilin.com/1257051.htm

[11] www.altareeq.info/en/economists

[12] http://www.sudafax.com/18324

[13] Ministry of the Presidency of the Council of Ministers, Central Statistical Organization in partnership with the Ministry of Finance and National Economy and the African Development Bank, the results of the national survey of the family budget and poverty 2014-2015.